

**ظاهرة ( النقل ) عند الدكتور تمام حسان - النظرية  
والتطبيق**

**The Intertextuality Phenomenon According to Tammam**

**Hassan: Theory and Application**

البحث مستل من اطروحة الدكتوراه

**A Paper Extracted from the PhD Dissertation**

بإشراف

أ.م. د نصيف جاسم محمد الخفاجي

**Asst Ph.D Nuseif J. Mohammed**

[qisma72@yahoo.com](mailto:qisma72@yahoo.com)

طالب الدكتوراه م.م سيف الدين شاكر نوري البرزنجي

**Asst.Inst. Saifeddeen Sh. Noori**

[Ssaif3340@gmail.com](mailto:Ssaif3340@gmail.com)

جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

**University of Diyala / College of Education for Human**

**Sciences**

الكلمة المفتاح: تمام حسان

**Key word: Tammam Hassan**

**الملخص**

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة ( النقل ) أو ما ندعوه :  
( الانزياح ) بوصفها من أكبر ظواهر اللغة وأميزها ، وقد شغلت حيزاً كبيراً في توجيهات  
النحاة ؛ لأثرها البالغ في وظائف الألفاظ، وإن تأخرت جهودهم في حدّها ، وقصر  
استدراكهم عن تعريفها.

كما تسلط الضوء على محاولة الدكتور تمام حسان المتكررة في صوغ حدّها ، وكان  
سبّاقاً إلى ذلك . ولا تخفى هذه الشخصية الفذة على ذي شأن ؛ ولأجل أنّها ظاهرة النقل ؛  
وأَنَّه تمام حسان كانت الدراسة ، وقد جرى تقسيمها على مبحثين :

- المبحث الأول : النقلُ مفهوماً

- المبحث الثاني : مفهوم النقل في مؤلفات الدكتور تمام حسّان

### المبحث الأول : النقلُ مفهوماً

يصر علماء العربية على أنّ اللغةَ وجهاً آخر ، (( إنّ أكثر اللغة مع تأملها مجاز ))<sup>(١)</sup> . و (( قد عوّل الناس في حدّه على حديث النقل ، وإنّ كل لفظٍ نقل عن موضعه فهو مجاز ))<sup>(٢)</sup> .

وتصرّ اللسانيات المعاصرة على ( أنّ اللغة كائنٌ حيٌّ ؛ ينمو ويتطور )<sup>(٣)</sup> . وجهٌ جديدٌ وثوبٌ جديدٌ ؛ في الوقت الذي تضافرت فيه جهودهم لتأسيس علم خاص يُعنى بدراسة ( المعنى ) يعرف اليوم بـ( علم الدلالة ) ، ويأخذ على عاتقه تفسير هذه القضية ضمن قضايا الدلالة ، ويبحث عن كيفية وقوعها ، فطفت على السطح القسمة الثلاثية المشهورة : ( تعميم المعنى - تخصيص المعنى - نقل المعنى )<sup>(٤)</sup> ؛ مشدودةً إلى عنوانها الأشهر : ( تغيير المعنى )<sup>(٥)</sup> ، وكانت المفاهيم الدلالية الجديدة تطرح على أساس من هذه القسمة الثلاثية التي كانت تحوط بأيّ تطورٍ دلاليٍّ ، حتى دعاها ستيفن أولمان بـ( القسمة المنطقية ) ؛ لأنها بزعمه قسمةٌ حاصرةٌ لا يتوقع أن ينهض بها قسيمٌ رابعٌ<sup>(٦)</sup> ، مع لفتهم النظر إلى أنّ (( نقل المعنى يُعدُّ أهم أشكال تغيير المعنى ))<sup>(٧)</sup> .

والحقيقة إنّ (النقلَ) مفردةٌ واسعةُ التطبيقِ ؛ انبسطت أمثلتها بفضل دلالتها المعجمية إلى آخر مستوًى في التحليل الطيفي للغة ، حتى نشأ لها في كلّ مستوًى رديفٌ ؛ أضفت مفاهيمها على دلالة المصطلح المعجمية خصوصيةً أخذت تميزه في كل مستوًى من رسيّله ، فهو ( التصريف والتحويل ) في المستوًى الصرفي ، وهو ( النقل والانزياح ) في المستوًى النحوي ، وهو ( المجاز والاستعارة ) في المستوًى البلاغي ، وهو ( التطور والانتقال ) في المستوًى الدلالي .

وإذا كانت رؤى العلماء قد اختلفت في المعنى بالانتقال والتحول اللفظ أم المعنى ؛ فهي أشد ما تكون اختلافاً في تحديد مفهومه في المستوًى التركيبي النحوي ؛ فبين من يختصر تعريفه في النقل إلى جهة (العلمية) أو إلى جهة الخالفة (أسماء الأفعال) كالفاكهي (ت ٩٧٢هـ) في كتابه (الحدود النحوية)<sup>(٨)</sup> ، وبين من يعرفه تعريف (المجاز)

كالشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) في كتابه (التعريفات) (٩) ، وأبي البقاء الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) في كتابه (الكليات) (١٠)، وبين من يختصر تعريفه بـ(الوضع الجديد) كالتهانوي ( المتوفى ١١٩١هـ على الراجح ) في كشّافه الموضوع في (اصطلاحات الفنون) (١١) ، في الوقت الذي هدرت فيه هذه المحاولات كثيراً من أمثلة النقل التي لا يبدو أنها تتحاز إلى أيّ من هذه المفاهيم الثلاثة ، كنقل الأفعال من اللزوم إلى التعدي - أو بالعكس - بهمزة النقل وبالحروف المعاقبة لها . ونقل الجمل والتراكيب إلى غير معناها بالنواسخ وبغيرها من الأدوات ( ما، ليس، هلاً ..) . فضلاً عن ترددهم في عزو تحوّل أمثلة الأفعال إلى غير زمانها أ إلى المجاز، أم إلى الوساطة الظاهرة ( الأداة التي دخلت عليها ) ؟ .

ولعل الصيغة المرضية في حدّ ( النقل ) هي في تعريفه بـ( تحوّل الأبنية ) ألفاظاً وتراكيب ) عن معانيها ( المعجمية أو الوظيفية ) إلى أخرى لم تكن لها ؛ بوساطة ( إن لم تكن لفظية فمعنوية ) . أو نقول اختصاراً : ( تحوّل الأبنية عن معانيها إلى أخرى لم تكن لها بوساطة ) . إذن فالنقل : ( انزياح البنى صوب المعاني ) ؛ لا فرق في ذلك بين مستوى لغوي وآخر ، لأن دلالة اللفظ ساقطة عن بنائها في موضع الانزياح ، إذ صار بناؤها إلى دلالة جديدة ، فكيف يُنسب النقل إليها وهي في حكم الساقط المتروك؟! ، ولو لم تكن في حكم الساقط المتروك ما عدّت إزاحة ؛ وبناء اللفظ لا يزال على أصل دلالاته . غير أنّ المستوى النحوي التركيبي يضيف على أمثلة النقل شيئاً من الخصوصية ، وهذه الخصوصية لحقت أمثله من جهة تقسيمات النحو نفسه، وربما كان اللفظان المتزياحان من الباب نفسه ، كانزياح (١٢) بناء ( من ) إلى دلالة ( عن ) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ (١٣) ، وانزياح بناء الفعل (رفث) إلى دلالة الفعل (أفضى) (١٤) في قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (١٥) ، أو قد يُنقل بناء اللفظ إلى دلالة لفظ آخر من باب آخر، لكنهما يلتقيان في القسم نفسه ، كتحوّل بناء ( من ) و( ما ) من باب الاستفهام إلى باب الشرط ، أو إلى باب التعجب (١٦) ، وكل هذه الأبواب تتصوي تحت قسم الأدوات . أو قد يوافق البناء المنقول دلالة لفظ آخر ، في باب آخر، من قسم آخر، كدلالة الفعلين ( يعيش ) و( يشكر ) على الاسم في باب الأعلام (١٧) . مع ملاحظة أنّ اللفظين في المثال

الأول نُقلا فيه عن أصل وضعهما (دلالتهما) فحسب، ونُقل اللفظان في المثال الثاني عن بابهما فضلاً عن أصل وضعهما . أما في المثال الثالث فنقل اللفظان فيه عن قسمهما فضلاً عن أصل وضعهما وعن بابهما . وهكذا درجنا على تقسيم النقل على جهات رئيسة ( بالنظر إلى دلالة اللفظ المنقول عجمةً أو وظيفةً ) ، وأخرى ثانوية ( بالنظر إلى موقعه في تقسيم الكلم على اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ ... أو حتى تقسيمه على خبرٍ وإنشاءٍ ، ونحو ذلك ) .

### المبحث الثاني : مفهوم النقل في مؤلفات الدكتور تمام حسّان

يعدُّ الدكتور تمام حسّان من الدارسين الأوائل الذين عنوا بظاهرة النقل ، واحتلت مساحةً في مؤلفاتهم ، فبعد تكرار ذكرها في مؤلفاته ، ومن أولها كتاب ( اللغة العربية ، معناها ومبناها )<sup>(١٨)</sup> ، جمع حديثها أخيراً ببعديه النظري والتطبيقي في كتابه ( البيان في روائع القرآن )<sup>(١٩)</sup> ، إذ كان حديثها فيه أحد أدواته للكشف عن أسرار الأسلوب القرآني ، ثم استدرك على ذلك شيئاً يسيراً في كتابه ( خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم )<sup>(٢٠)</sup> ، ولعل ابتداء النظر في معالم الظاهرة ترك أثراً واضحاً على فهم الدكتور تمام في تلمّس الأسس التي تقوم عليها الظاهرة ، وتحديد موقعها من ظواهر اللغة الأخرى ، إذ جاء تنظيره لها على خلاف القصد في كثيرٍ من الأحيان .

قدّم الدكتور تمام حسّان تصوراً آخرَ لطبيعة النقل يختلف عمّا سلف ذكره ، ف(( فكرة النقل - عنده - تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ عن معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر ))<sup>(٢١)</sup> فحسب ، وما سوى ذلك لا يُعدُّ نقلاً ، بل تعدداً لأصلٍ واحدٍ ، بوضعٍ واحدٍ ، و(( الفرق بينه وبين النقل أنّ تعدد المعنى بحسب الأصل لا يلزم معه التحول من قسمٍ من أقسام الكلم إلى قسمٍ آخر ، كما لا يلزم فيه تغيير الموقع ولا شروط التركيب ))<sup>(٢٢)</sup> ، إذن (( فتعدد المعنى مع بقاء المبنى في قسمٍ من أقسام الكلم ( تعددٌ بحسب الأصل ) ، أما مع تغيير قسمه فهو ( تعددٌ بحسب النقل ) ، وكلا الأمرين يدخل تحت تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ))<sup>(٢٣)</sup> . أدّى الركون إلى هذا المعيار بالنتيجة إلى عدّ النقل (( شعبةً خاصةً من تعدد المعنى ))<sup>(٢٤)</sup> ، وفرعاً عليه ، بعد استبعاد كل أمثلة النقل التي تدرج تحت مظلة ( التعدد بحسب الأصل ) عن دائرة النقل ، كنيابة حروف الجر بعضها عن بعض ، لأنها لا تتماشى مع هذا المعيار الذي التزم به

في استيفاء أمثلة الظاهرة ، وكان مع حزمه في التزام هذا المعيار مع أمثلة التعدد قد ألحق التضمين بأمثلة النقل (٢٥) ؛ مع أنّ الأفعال لا تغادر قسمها مع التضمين ! . ثم زعم أنّ النقل يأتي على شكلين ، لأنّ النحاة (( تخطوا نقل المباني إلى القول في نفس المعاني ، فقالوا بالنيابة عن الفاعل ، وبتحويل التمييز من الفاعل أو المفعول )) (٢٦) ، إذن فالنقل - عنده - نقلان : نقل المبني ، ونقل المعنى .

**ولنا على هذا الفهم ملاحظ ومآخذ متعددة ، سندرجها فيما يأتي :**

**أولاً :** إنّ الاعتداد بشرط الانسلاخ عن القسم ليس له أدنى اعتبار في ظاهرة النقل حتى نعه شرطاً ملزماً لا بد للألفاظ - إن تعددت معانيها - أن توافيه ؛ وإلا فهي من قبيل تعدد الأصل وليس النقل، والسؤال هنا هو : إن كان نقل الأبنية يعني الانسلاخ - على حدّ تعبير الدكتور تمام حسان - فهو انسلاخ الأبنية عن معناها لتنتقل إلى معنى آخر ؟ أم يعني انسلاخها عن قسمها لا عن معناها ؛ لتنتقل إلى قسم آخر لا إلى دلالة أخرى ؟ . إنك لو رجعت إلى تعريف النقل عند الدكتور تمام حسان لعلك تجدُ الإجابة ؛ إذ يقول : (( إنّ فكرة النقل تعني بالضرورة انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر )) (٢٧). إنّه لا يرى النقل انسلاخ اللفظ عن ( القسم ) نفسه ، إنما انسلاخه عن ( معنى القسم ) كما قال . ولكن ما المراد من قوله : ( معنى القسم ) ؟ . الأقسام الكلام معنى ! ؟ .

من المسلّم به أنّه ليس لأيّ قسمٍ من أقسام الكلام معنىً معينٌ - فضلاً عن أن يكون معنىً مما تُنقل الألفاظ إليه - من حيث هو نظام رأسي لتوزيع الألفاظ بحسب أجناسها أو أنواعها . لم يبقَ إلا أن نتأوّل قوله : ( معنى القسم ) بـ ( معنى لفظٍ من ألفاظ القسم ) ، وحينئذ تصحُّ العبارة ويتحدد معناها ، ونخلص إلى أن النقل يعني انسلاخ لفظٍ من ألفاظ القسم عن معناه ، لينقل إلى معنى لفظٍ آخر في قسمٍ آخر ، وهذا بالضبط ما أراده الدكتور تمام حسان ، لكنه أخفق في التعبير عن هذه الفكرة ، أو قل أرادها أن تخرج بهذه الصيغة رغبةً منه في ربط النقل بقضية القسم والتقسيم ، ولأنّه يشترط في وقوع النقل مجاوزة القسم ؛ أوهمت عبارته أنّ النقل يعني الانسلاخ عن القسم الذي ينتمي إليه اللفظ ، وليس الانسلاخ عن الدلالة التي وضع عليها ، لكنه - مع دفع التوهم - كان يزوي بقضية الانسلاخ عن المعنى باتجاه الانسلاخ عن القسم ، ولا سيما مع أمثلة التعدد

بحسب الأصل ، إذ كان لا يعبأ بانسلاخها عن دلالتها التي وضعت عليها ، لأنها لم تجاوز أقسامها ، ومن ثمَّ يردّها إلى أصل الوضع لا إلى النقل على نحو توجيهه معنى (عن) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾<sup>(٢٨)</sup> . قال : (( ولكن (عن) حين عبّرت عن معنى (من) لم يغيّر قسمها من أقسام الكلم ، أي إنها ما زالت باقيةً على أصلها الحرفي ))<sup>(٢٩)</sup> . فقال : ( لم يغير قسمها ) ، ولم يقل : ( لم يغير معناها ) أو ( لم يغير معنى قسمها ) أو ( معنى لفظٍ من ألفاظ قسمها ) ... مع أنّه لم ينص على ( القسم ) نفسه في التعريف ، بل نصّ على ( معنى القسم ) مقرراً بأنَّ (( النقل انسلاخ اللفظ من معنى ... إلى معنى ... )) . وهل يفهم من قوله هذا غير أنّ النقل يخصُّ بناء اللفظ أولاً . لكن متى ؟ ، بعد أن ينسلخ عن معناه الذي وضع عليه ، ولا أحسب أنّ هذا الفهم غاب عن خاطره إذ يستوفي أمثلة النقل على وفق شرطه ، ويكفي أن تعريفه ينصُّ على أنّ أبنية الألفاظ تنسلخ عن معانيها حين تنسلخ عن أقسامها ، بل وقبل أن تنسلخ عن أقسامها . لكن يبقى السؤال : ما العبرة من اشتراط ( مجاوزة القسم ) على أبنية الألفاظ التي سلخت عن معانيها ، وحلّت على معانٍ أخرٍ لأبنيةٍ أخرٍ كانت قد سلّخت عنها ؟! . لماذا نشترط في المعاني التي ستحل الأبنية المنقولة عليها أن تكون في قسمٍ آخر ؟! . ما الفائدة المتوخاة من ذلك ؟! . أفإن كان المعنى ضمن قسمٍ آخر ، اعترفنا بنقل البناء إليه ، وإن كان ضمن بابٍ آخر - أو حتى ضمن الباب نفسه - من القسم نفسه لا نعده نقلاً ، لأنّه لم ينسلخ عن قسمه كما سلّخ عن معناه ! .

إذن فمبعث الخطأ هو عدُّ النقل انسلاخ الألفاظ عن أقسامها على حدّ انسلاخها عن معانيها لا عن معانيها فقط ، ومن ثمَّ فتعليل عزوف النحاة عن إيلاء ظاهرة النقل العناية اللائقة أنّ (( تقسيمهم للكلم لا يسمح بغير ما فعلوا إذ كان تقسيماً ثلاثياً ))<sup>(٣٠)</sup> تعليلٌ متهافتٌ ، لأنّ التقسيم الثلاثي لم يقف حائلاً دون استقراء أمثلتها بين الأبواب ، بل وضمنها ، فضلاً عن تلمّسه بين هذه الأقسام الثلاثة أنفسها ؛ لولا أنّ الدكتور تمام حسان يصرُّ على ربط النقل بفكرة ( القسم ) والانسلاخ عنه ، بدل ربطه بالمعنى وفكرة ( الوضع ) .

**ثانياً :** حين استبعد الدكتور تمام حسان أمثلة التعدد بحسب الأصل أن تكون من أمثلة النقل ؛ نسبها إلى ( الوضع ) ، لأنه إن لم يقل بنقلها وهي عديدة ؛ فلا بد من أن يوجهها

توجيهاً آخر يفسّر تعددهما ، لذلك قال في أمثلتها : (( فأنت ترى من ذلك أنّه قلّ أن تجد في اللغة مبنى لا يتعدد معناه الوظيفي بحسب الوضع ... لقد ذكرنا أنّ ما سبق من تعدد المعنى الوظيفي قد جاء بحسب الوضع ))<sup>(٣١)</sup> . فقرن تعدد الأصل بالوضع هنا ( أصل الوضع ) ؛ حين قرن تحقق النقل بالقسم هناك ، وبما أنّ دلالات الأصل بحسب الوضع كثيرة ومتعددة ؛ فإنّ تسويغ فكرة الوضع فيها لابدّ من أن تسلك أحد هذين الافتراضين : فإمّا أن نفترض أنّ البناء وضع عليها كلها وضعاً واحداً . لكن على كم دلالة يُفترض أن يوضع البناء إذ يوضع ؟! . وإمّا أن نفترض أنّ البناء مع كلّ دلالة يوضع وضعاً جديداً . لكن هل ( توحد الوضع ) - بالنسبة إلى الافتراض الأول - أو ( تكرر ) - بالنسبة إلى الافتراض الثاني - يبطل حقيقة النقل في دلالات الأصل إن تعددت ؟ .

ستكون الإجابة عن هذين الافتراضين من خلال دفع الشبهة التي تذهب إلى أنّه (( ليس المعنى الأشهر تأديّةً بالحرف ؛ أصلاً له بالوضع ، لأنّ الأصلية والفرعية في المعاني الوظيفية المؤداة بحروف الجر غير متحققة ... إذ ليس المعنى المؤدى بالحرف معجمياً ، وإنما هو وظيفي ))<sup>(٣٢)</sup> . وإنّ (( تعدد المعاني الوظيفية التي تؤديها هذه الحروف ناتجٌ عن تعدد السياقات التي ترد فيها ... واختلاف العناصر التي تأتلف الحروف معها في السياق ))<sup>(٣٣)</sup> . وعلى هذا ف(( كل معنىٌ دُلّ عليه بالحرف في سياقٍ ما هو معنىٌ مختصّ بالحرف أصالةً ))<sup>(٣٤)</sup> . لا بالوضع ، نتج بفعل السياق ، فهو متأصلٌ بالسياق . وهذا يذكرنا بالافتراض الثاني ، سوى أنّ أصحابه لا يرون أنّ الحرف وُضعَ عليها وضعاً ، لأنّها معانٍ وظيفية جاءت من أثر السياق ؛ وإذ ذاك لا يُتصوّر النقل فيها عن دلالةٍ أصليةٍ وفاقاً لتمام حسان ، غير أنّ تمام حسان يرى أنّ أصلاتها جاءت من وضعها ( تعدد بحسب الأصل : بحسب الوضع ) ، كما لا يرى نقلها عن غيرها لأجل ذلك الوضع . المهم أنّ الرأيين سيُجمعان على عدم نقل دلالات الأصل المتعددة عن غيرها ، ويختلفون في علّة ورودها بين الوضع والسياق .

إنّ تعدد دلالات الحرف - على افتراض أصلاتها بالتساوي - لا تبطل فكرة الوضع فيه ، وإلا كيف وجد هذا الحرف في هذا السياق أو ذاك أصلاً ؟ ، بل كيف وجد هو دون غيره من الحروف ؟ ، وكيف وجد في هذا الموضع دون سائر المواضع ؟ . كيف اختصت ( أو ) - مثلاً - بالتخيير دون الكاف ، وكيف اختصت ( يا ) بالنداء دون

( بل ) ؟ . قال أبو البركات الانباري : (( ( مِنْ ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان ، كما أنّ ( مذ ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان )) (٣٥) .

وإذا تحقق مبدأ الوضع انفتح باب النقل ، فمن أين للحرف خمس دلالاتٍ أو عشرٍ أو عشرون دلالةً ، وقد وضع على واحدةٍ منها فقط ؟ . أيعقل أنّ اللام - كما يحصي الزجاجي في كتابه (اللامات) - وضعت على ثلاثين معنى - أو تزيد - وضعاً واحداً ، لذا فكل معانيه أصول ؟! ، ومن أين صارت (أو) تدلُّ على (٣٦) : معنى (الواو) في قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾ (٣٧) ، ومعنى (ولا) في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطْعَمُهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (٣٨) ، ومعنى (بل) في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِثَّةِ آلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ (٣٩) ، أو معنى (إلا) ، أو معنى (إلى) ، أو معنى (إن) الشرطية ، أو ... أو ... ، والمفترض أن يوضع البناء على دلالةٍ واحدةٍ وظيفيةً كانت أو معجميةً ، ومن زعم غير ذلك لزمه الدليل . قال أبو البركات الانباري : (( الأصل في (إن) أن تكون شرطاً ، والأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له )) (٤٠) . فهل يبعد قولهم هذا عن قولهم : (( إنَّ الأصل في الاسم العَلَم أن يوضع لشيءٍ بعينه لا يقع على غيره ... وكذلك الأصل في جميع المعارف )) (٤١) ، سوى أنّ المعنى المستشهد عليه في النصّ الأول وظيفي ، وفي النصّ الثاني معجمي . إنَّ الذي وضع دلالة ( الجبل ) - وهو علم - على بناء ( ج ب ل : جبل ) هو الذي أوقف ( وضع ) دلالة الشرط على (إن) ، والظرف على (إذ) ، والتخيير على (أو) ، وإذا لم نكن نتخيّل أنّ بناء الأداة وضع على معناها بزعم أنه وظيفي ؛ فلن نتخيّل أنّ البناء نفسه وضع وضعاً ، فإن لم توضع الأداة بناءً ومعنىً فمن أين جاءت ؟! .

كما أنّ التعلّل بالسياق لا يدفع حقيقة أنّ هذا الموضع هو موضع الشرط أو موضع الظرف أو موضع التخيير ، وأنّ هذه الأدوات وَقِفَتْ ( وَضِعَتْ ) كل واحدةٍ منها على معناها فيه ، فهل استعملت هذه الأدوات في سياق الشرط أو الظرف أو التخيير على حين غفلة دون عرفٍ لغويٍّ يشهد وضعاً وتواضعاً ؟! ، فمن زعم إمكان تأدية هذه المعاني ( الشرط ، الظرف ، التخيير ... ) بالكاف مثلاً ؛ تنازلنا له عن فكرة الوضع في المعاني الوظيفية في هذه الأدوات ، بل وفي سائر الحروف ؛ إن كان السياق - كما زعم - سيتكفل بخلع إحدى هذه الدلالات على الكاف دون ( الوضع ) . وهل (( المعنى الذي دُلَّ



عليه بالحرف في سياقٍ ما - وهو معنى مختص بالحرف أصالةً<sup>(٤٢)</sup>)) من قولهم - إلا دليل الوضع؟! . كيف يكون أصيلاً ولم يوضع وضعاً؟! . وما معنى قولهم : ( معنى مختص بالحرف أصالةً ) ؟. فإذا ثبت أنّ هذه الحروف والأدوات وضعت على معانيها وضعاً ؛ كما وضعت أبنية الألفاظ - ذات المعاني المعجمية - على معانيها وضعاً ؛ فمن أين جاءت معاني ( أو ) - مثلاً - الأخرى وقد وضع على أحدها ( دلالة التخيير ) إذ وُضع؟! .

ثم هل من المعقول قبول فكرة ( الوضع ) وفكرة ( الأصالة ) ثلاثين مرةً مع ثلاثين دلالةً ؛ لأداة واحدة ، ولا نقبل بذلك إن وُضعت الأداة على دلالةٍ واحدةٍ منها؟! . إنهم يقبلون بثلاثين دلالةً أصلاً للحرف ( ثلاثين وضعاً ) ، ولا يقبلون بأصلٍ واحدٍ متفرع الدلالات ! ثلاثون وضعاً ، لثلاثين أصلاً ، بثلاثين صورةً ! . فإذا لم يقرّوا بنقل هذه الصور الثلاثين عن أصلٍ واحدٍ ، ويعترفوا بفرعيتها عليه ، فعليهم الزعم بأن كل صورةٍ منها أصلٌ برأسها ، وقد زعموا<sup>(٤٣)</sup> ، هذا يعني أن ( أو ) التخييرية غير التي بمعنى ( إلا ) ، وغير التي بمعنى الواو ، وغير... وغير... وغير... كل واحدةٍ منها مغايرةٌ للأخرى، وليست تشترك إلا في صورة البناء . أقول في صورة البناء ، وليس في البناء نفسه ؛ إذن لاعترفنا بوحدة الأصل والفرع ( المنقول ) عنه ، فإن رضوا بهذه الصور المختلفة لـ ( أو ) على أنّ كل واحدةٍ منها أصلٌ برأسها وأداةٌ بنفسها ، فعليهم الاعتراف بالنقل هذه المرة مع كل وضعٍ جديدٍ لكل صورةٍ أعقب وضعها وضع الأصل ( صورة التخيير ) ؛ تماماً كما تضع قبائل العرب ألفاظ الفصحى المشتركة وضعاً جديداً بلهجاتها ؛ إذ تنقلها إلى لهجاتها<sup>(٤٤)</sup> ، فالقبائل إذ تنقل هذه الألفاظ عن العربية المشتركة إلى لهجاتها ، فإنما تضعها وضعاً جديداً ، ولا ينكر ذلك الوضع حقيقة نقلها عن ذلك الأصل .

فإذا كان العقل - كذلك عرف اللغة - لا يستسيغ وضع اللفظة على أكثر من معنى ، فإنّه يقبل ذلك بلا تردد إذا كان السبيل إلى التعدد النقل ، وهذا مالا يود الدكتور تمام حسان الاعتراف به ، إنّ الاعتراف بالوضع لا يكفي مالم يتحدد بدلالةٍ واحدةٍ ، ومع الاعتراف بتعدد دلالات الأصل ، وأنّ البناء وضع على أحدها ، فلا بد من السؤال الحتمي : على أيّ شيءٍ وضع البناء إذ وضع ؟ أيّ شيءٍ أصلٌ وأيّ شيءٍ فرعٌ ؟ ؛ إذ لا

يُعقل أن يوضع البناء على كل هذه الدلالات وضِعاً واحداً ، ثم يستعمل بمعنى أحدها في بعض المواضع دون بعضها الآخر ! ؛ أما مع صحة نسبة كل هذه الدلالات إليه ، فيكون من المعقول جداً قبول هذا التعدد مع الاعتراف بنقله ( يعني البناء ) إليها حتى وإن جاوزت عدّ المائة .

وكان يجدر بالدكتور تمام حسان إذ يردُّ تعدد دلالات الأصل عن ( النقل ) إلى ( الوضع ) أن يعترف بأن الأداة إنما وضعت على أحدها وليس عليها كلها ، لولا أن ذلك سيجبره على الاعتراف بنقل بنائها إلى دلالاتها الأخرى ، كما كان عليه التنبيه على أن الأداة لم توضع على دلالاتها كلها وضِعاً واحداً، إذ ينسبها كلها إلى الوضع ، وإلا كانت كل دلالةٍ منها - على ما يذهب - صورةً للأداة تختلف عن سائر صورها الأخرى ، ومن ثمَّ فكل واحدةٍ منها ستصبح أصلاً بنفسها ، يعني أداةً مستقلةً تمام الاستقلال عن سائر الصور المشابهة لها في البناء ، وليس يجمعها بالأداة الأصل إلا شبه البناء ، يعني إلا شبه الصورة ، أما حقيقتها فأداةٌ قائمةٌ بنفسها ؛ لها بناؤها ودلالاتها التي تمتاز بها من سائر الأدوات التي توافقها في الصورة أو التي تختلف معها فيها .

وإذ ينكر الدكتور تمام حسان الاعتراف بالنقل في هذه الألفاظ بزعم عدم انسلاخها عن أقسامها ، فإنه إنما ينكر تفسيراً تقبله اللغة ، وتحفظ له من النظائر ما لا يأتي عليها العُدُّ ، أعني نقل الألفاظ بين الأقسام ، لكن إلى أين ؟ إلى تفسير (الوضع) المتكلف ؛ إذ نسب كل دلالات الأصل إلى ( الوضع ) دون مسوغٍ ومن غير تفسيرٍ مقنع ، زاعماً أن بناء الأداة يوضع على دلالاتها ، مع كل دلالةٍ منها وضِعاً جديداً ، ظناً منه أن ( الوضع ) سيبطل حقيقة النقل فيها ، ففجأته تطبيقات اللغة أنها لا ترضى بتفسير الوضع ما لم يعضد بتوجيه النقل . فما عدا مما بدا ! ؟ .

**ثالثاً :** وتأكيداً على النتيجة السابق ذكرها ، فإن إعادة النظر في موارد تعدد دلالات الأصل لدى الدكتور تمام سنثبت من جديد أن طريقها إلى التعدد كان ( النقل ) . قال الدكتور تمام حسان : (( تعدد المعنى بحسب الأصل ... إما أن يكون وظيفياً أو معجمياً (أو تركيبياً))<sup>(٤٥)</sup> . أما تعدد المعنى الوظيفي فقد مرَّ بيانه ، وقد وقفنا على حقيقته ، وأنَّ حقيقته النقل . أما تعدد ( معاني التراكيب ) فهي خارجة عن حصر الأقسام ابتداءً ، فكيف نشترط في تعدد دلالات التركيب مجاوزة أقسام الكلام ، حتى نعترف أو لا نعترف

بنقلها من معنى إلى آخر ، فما تسويغ اللجوء إلى معيار الانسلاخ عن القسم بالنسبة إلى التراكيب ؟! .

وينبغي ملاحظة كيف يوجّه أمثلة التعدد في بنى التراكيب ، وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾<sup>(٦٦)</sup> ، زاعماً أن بناء هذا التركيب (( يصلح للخبر والطلب ))<sup>(٦٧)</sup> . اللهم نعم يصلح للدالتين ، لكن ليس من قبيل تعدد دلالات الأصل كما يحرص الدكتور تمام ، إنما من قبيل النقل وإن كان لا يرغب . قال الزمخشري : (( أخرج الأمر في صورة الخبر ... فكأنهن امتثلن الأمر بالتريص ))<sup>(٦٨)</sup> . إذن مازالت الصورة صورة الخبر ، وهي كذلك في كل سياق سوى مواضع اتساعها ، وهذا أحدها ، وإنما نقلت إلى دلالة الأمر هنا نقلاً ( اتساعاً ) . فبناء التركيب إذن لازال يدلُّ على الخبر أصالةً ، كما أنه من الممكن جداً أن يدلَّ على غيرها ( على غير الأصل ) توسعاً ، ويشمل هذا التوسع الأمر وغيره ، فلا يعني خروج البناء إلى ما توسّع فيه أنه صار أصلاً له ، أين ذهبت دلالة الأصل إذن ، بل أين فكرة الوضع ؟ ، ثم هل يفهم من قول الزمخشري إلا أن البناء بناء الأول (الأصل : الخبر) ، والدلالة دلالة الثاني (الفرع : الأمر) ، وهل النقل غير ذلك ؟! . وإلا فلماذا ينسب بناء هذا التركيب إلى الخبر مع أن المفهوم منه دلالة الأمر ؛ إن لم يكن هذا دليلاً على وقف هذا البناء على تلك الدلالة حتى دعاه بـ( صورة الخبر) ، لا كما يزعم الدكتور تمام حسان جواز وضعه على الأمر إلى جانب وضعه على الخبر بزعم تعدد دلالة الأصل ! ، بل لا يزال بناء هذا التركيب يحمل صورة الخبر في كل سياقٍ يردُّ فيه ، وفي هذا دليل واضح على وقف ( وضع ) أحدهما على الآخر . وإلا ما احتاجوا إلى التنبيه على أن صورة التركيب الخبري في هذا الموضع خرجت إلى غير معناها الذي عُرفت به . وهكذا نقل بناء الخبر إلى دلالة الأمر ، ولم تكن دلالاته على الأمر أصلاً فيه كدلالاته على الخبر ، وإلا لزم من هذا أن يدل بناء كل تركيب خبري معنى الأمر أصالةً ؛ بزعم التعدد ! .

لم يبقَ من موارد دلالات الأصل التي أحصاها إلا تعددها معجمياً . وقد قال فيها : (( أما تعدد المعنى المعجمي ، فيأتي عن طريق ... التعدد في استعمال الكلمة حيناً بالخروج بها عن معناها الأصلي إلى معنى مجازي ))<sup>(٦٩)</sup> . واتفقنا على أن المجاز نقلٌ ! ويكفي أنه دعا إلى وجوب وضع (( النقل الوظيفي بإزاء النقل المعجمي المسمى

بالمجاز ، إذ إنّ ، تعريف المجاز يجعله نقل اللفظ من معناه الأصلي إلى آخر لم يكن له (بأصل الوضع )) (٥٠) . وهذا اعتراف بأن التعدد بحسب الأصل قد سلك سبيل النقل مرة أخرى ، ولا يهم أنّ نقل هذه الالفاظ جاز بها أقسامها أو لم يجز ، المهم أنها نُقلت - باعتراف الدكتور تمام حسان - عن أصل وضعها نقلاً ؛ وأن تعدد معانيها جاء من طريق النقل ( مجازاً ) لا من طريق تعدد دلالات الأصل ( وضعاً ) . وهذا يدعونا إلى رد كل أمثلة التعدد بحسب الأصل إلى النقل ، بل وتصحيح اصطلاح ( التعدد بحسب الأصل ) إلى ( التعدد بحسب النقل ) (٥١)؛ سوى بعض الأمثلة التي سنعمل على إعادها في ( خامساً ) .

أما دعواه تقسيم النقل على : وظيفي ؛ يستند على معيار الانسلاخ عن القسم ، ومعجمي ؛ يُصنّف في ضروب المجاز ، فسبقت الإشارة إلى عدم صحته ، وإلا في أيّ النقلين سيُصنّف نقل ( غير ) ذات الدلالة المعجمية إلى معنى ( إلّا ) ذات الدلالة الوظيفية ، أو انزياح ( إلّا ) نفسها ذات الدلالة الوظيفية إلى معنى ( غير ) عينها ذات الدلالة المعجمية (٥٢) ، أفي النقل ( المجازي ) أم ( الوظيفي ) ؟!

**رابعاً :** إذا ثبت أنّ الأصل في بناء كل لفظٍ أن يوضع على دلالةٍ واحدةٍ ، كما أنّ (( الأصل في كل حرفٍ أن لا يدل إلا على ما وُضع له ، ولا يدل على معنى حرفٍ آخر )) (٥٣) ، ثم تكثر معانيه مع الاستعمال بوساطة النقل ، إذ لا سبيل إلى التعدد - كما رأينا - من غير النقل ( وظيفياً أو معجمياً ) ، أ يصح - بعد ذلك - عدُّ (( النقل ... فرعاً على التعدد )) (٥٤) ، أم أنّ الصحيح ردُّ التعدد كلّهُ إلى باب النقل ، لا أن يكون النقل فرعاً عليه ؟. هذا إذا ثبت ، وإلا فالتعدد مألُهُ إلى النقل .

**خامساً :** وعودةً إلى أمثلة التعدد ضمن القسم الواحد وظيفياً (غير تعددها معجمياً أو تركيبياً) والتي لم يعترف بتحقق النقل فيها، نجد أن منهجه في تحصيلها يتلخص فيما يأتي :

أ - أبقى على طائفةٍ كبيرةٍ من أمثلة هذا القسم تحت عنوان ( تعدد الأصل ) كما مرّ ، وهذا يعني إنّه أخرجها من دائرة النقل إلى تعدد دلالات الأصل الذي لا يراه نقلاً ، من ذلك تعدد دلالات الأدوات والحروف مالم تغادر قسمها ، قال - بعد أن ذكر من معاني ( لا ) النهي والنفي .. وغيرها - : (( وإنما عددنا كل ما سبق من قبيل تعدد المعنى لا

من قبيل النقل ، لأنّ ( لا ) في دلالاتها على كل واحدةٍ من هذه المعاني ظلّت باقيةً على حرفيتها في حيز قسمها من أقسام الكلم ، ولم تنتقل إلى غيره )) (٥٥) .

ب - ضمّ إلى الطائفة ( أ ) حشداً من أمثلة الصيغ الصرفية التي إن وافقتها شكلاً فهي أبعد ما تكون عنها مضموناً ، فذكر - على سبيل المثال - (( فعيل : التي تصلح - بزعمه - اسماً كسرير ، ومصدرًا كزئير ، ووصفاً كبخيل )) (٥٦) ، كذلك قال فيها : (( وصيغة ( فعيل ) قد تكون اسماً نحو : حرير ، وقد تكون صفةً مشبهةً نحو : عزيز ، وقد تكون مصدرًا نحو : حسيس )) (٥٧) . إننا إذا اعترفنا بالنقل في أمثلة الطائفة ( أ ) ؛ فإنما اشتربنا فيها وحدة الأصل لا وحدة الوزن . نعم نحن نقرُّ بأنّ المبنى (( كل ما أفاد معنى لغويًا فهو مبنى ، ولو كان حرفاً زائداً لمعنى ، أو حرفاً أو نمطاً من أنماط الجمل )) (٥٨) ، كما نقرُّ بأنّ الصيغة الصرفية ( بنيةً عامّةً لعددٍ عظيمٍ من الكلمات )) (٥٩) ، لكن لا يعني هذا أنّ هذه الكلمات نُقلت عن أصلٍ واحدٍ بحكم أنّها على وزنٍ واحدٍ ، أو أنّ بعضها أصلٌ لبعضٍ - كما نقرُّ في النقل - لأنّ بعضها يحمل صيغةً بعض أو يشبه صيغةً بعض ، كما نقرر بالمقابل أنّ الكلمتين اللتين نقلت إحداهما عن الأخرى إنما حملت إحداهما حقيقة الأخرى - إذ كانت أصلاً لها - بترتيب حروفها وكامل هيأتها ، فضلاً عن وزنها إن وجد ، فصورة الأصل قد تشتمل على صيغةٍ صرفيةٍ ، وقد تكون بناءً مجرداً لا يجري على وزنٍ معروفٍ ، ويدخل في هذا الظروف والحروف وسائر الأدوات ، ثم الضمائر وأنماط الجمل ، وسائر الألفاظ ؛ سواء اشتملت على وزنٍ أو لم تشتمل ، أما مثل ( حرير ، وعزيز ... : فعيل ) مع أنّها ألفاظ جاءت على وزنٍ واحدٍ ، فلا يعني أنّها ترجع إلى أصلٍ واحدٍ بحكم اشتراكها في الوزن ، ففرقٌ بين أن يرجع لفظان إلى وزنٍ واحدٍ ، وبين أن يرجعا إلى أصلٍ واحدٍ ؛ فيكون أحدهما أصلاً للآخر ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون اللفظان من قسمٍ واحدٍ ؛ كما في ( كاتب ) ( جالس ) ، أو من قسمين مختلفين نحو ( عزيز ) و( حرير ) على حدّ تمثيل الدكتور تمام حسان ، بل حتى لو كانا من قسمين مختلفين واشتركا في مادة الاشتقاق مثل ( آتيك : صورة للفعل والصفة من ) ( آتي يأتي )) في قوله تعالى : ﴿ أَنَا آتِيكَ بِهِ ﴾ (٦٠) ، فذهب بعض العلماء إلى أنه اسم فاعل من مصدر ( آتى ) وزنه ( فاعِلُ ) والهمزة أصليةٌ فيه ، والألف بعدها زائدة ، وذهب بعضهم الآخر إلى أنها فعلٌ مضارعٌ وزنه ( أفْعِلُ ) ، والهمزة حرف المضارعة ، والألف

مبدلةً من همزة (٦١) ، ولسنا نحكم بنقل أحدهما من الآخر بحكم مجيئهما على صيغةٍ واحدةٍ مع أنهما أقرب في النسبة من لفظين جاءا على صيغةٍ واحدةٍ واختلفا في مادة الاشتقاق ، لذا فليس يصحُّ بمكان نسبة دلالة اللفظين إلى هذه الصيغة ، كما لا يصحُّ أن ننسب إلى الصيغ حشداً من المعاني - غير معنى الصيغة نفسه - ثم نزعم أن هذه الدلالات ترد إلى أصلٍ واحدٍ، ثم ندّعي أن هذه الصيغة أصلٌ متعدد المعاني ! ، فالصيغة من حيث هي صيغة لا يصحُّ أن تعدَّ أصلاً لبنائين جاء لفظهما عليها ، ومن ثمَّ فإنَّ بنية الكلمة بمفهوم النقل لا تعني الصيغة من حيث هي مجرد صيغة ، إذن لانهصر النقل - وحتى التعدد - في الألفاظ التي تجري على صيغ مشهورة وأوزان معروفة دون سائر ألفاظ اللغة . إنما البناء الذي يقع عليه النقل هو صورة اللفظ بكامل حروفها هيأةً وترتيباً .

وإذا وقع الفرق بين أمثلة الطائفتين ( أ ) و ( ب ) فلا يمكننا عدّها - بعد هذا البيان - من قبيلٍ واحدٍ ، وإذا كنا قد قبلنا أمثلة الطائفة ( أ ) في دائرة النقل ، فلا يعني أننا سنقبل الطائفة ( ب ) فيها لأن الدكتور تمام حسان سلكها تحت اصطلاحٍ واحدٍ ، مع أنني مازلتُ أشكك في ردِّ أمثلة هذه الطائفة ( أعني الطائفة (ب) ) حتى إلى أمثلة التعدد بحسب الأصل ، لأننا رأينا أن أمثلتها لا ترجع إلى أصلٍ واحدٍ ، إنما إلى وزنٍ واحدٍ ، وأين هذا من ذلك ؟، ثم إنَّ تعدد دلالات الأصل - كما رأينا - ترجع كلها إلى حقيقة النقل ، فكل أمثلتها - سوى الطائفة ( ب ) - داخلَةٌ في أمثلة النقل عندي .

ج - أبعد طائفةً كبيرةً عن دائرة النقل ، ثم مازها من دائرة تعدد الأصل كذلك ، كأمثلة النيابة ، والتحويل ، والتضمين ، فضلاً عن ميزها من الأمثلة التي سنمر على ذكرها ، أخرجها عن دائرة النقل والتعدد إلى ظاهرة المعاقبة ، وزعم أنها من أمثلة المعاقبة ، أمّا (( الفرق بين النقل والمعاقبة - كما يذهب - فهو أن النقل إجراءٌ أسلوبِيٌّ ، ولكن المعاقبة ظاهرةٌ نحويَّةٌ ، وفي الحالتين يدلُّ اللفظ على معنى لفظ آخر )) (٦٢) ، والحقيقة إنَّه قرَّب بين الظاهرتين حين أراد التفريق بينهما ، إذ ذهب إلى أنه (( في الحالتين يدلُّ اللفظ على معنى لفظ آخر )) ، بل واعترف بأنَّ تعدد معاني الأصل لم تأتِ من أصل الوضع ، إنما من إجراءٍ طارئٍ ( النقل أو المعاقبة ) ! ، لا يهم إن كان أسلوبياً أو نحوياً ، وكان عليه إذ ينسب أمثلة التعدد إلى ( المعاقبة ) أن يُحكَمَ الفرقَ بينها وبين النقل ، لكنه لم يجد

سوى وساطة الظاهرة فرقاَ بينهما ، فوساطتها أسلوبية مع النقل ، نحوية مع المعاقبة ، ويفترض أنه بعد إحكام الفرق بينهما أن ينسب لكل واحدةٍ منهما أمثلتها بلا تردد ، لكن المفاجأة تأتي من توزيعه أمثلة التعدد بين الظاهرتين .

إنّ مواردَ يسيرةً بين حديث الظاهرتين ستكشف جلياً عن تردّد واضحٍ في نسبة أمثلة التعدد إلى أيّ من الظاهرتين ، فضلاً عن الأمثلة الأخرى التي دعم بها جدارهما النظري . ونبدأ بكتاب ( البيان ) فهو الأسبق وضعاً ، إذ جاء في حديثه عن ظاهرة النقل قوله : (( لقد اعترف النحاة بالنقل تحت أسماء مختلفة ، فعرفوه باسم ( النقل ) في بعض المواضع ، وباسم ( التحويل ) في مواضع أخرى ، وباسم ( النيابة ) في مواضع تختلف عما تقدم ، وربما أدخلوا بعض ظواهره تحت أسماء غير ذلك ، اعترف النحاة بظاهرة النقل بكلامهم عن العلم المنقول ، واسم الفاعل ، أو الحال اللذين أغنيا عن الخبر ، وفي ( يا ) النداء التي سدّت مسدّاً ( أدعو ) ، وفي الظروف المتصرفة التي قالوا إنّها تخرج عن الظرفية إلى معانٍ أخرى ، وفي نيابة بعض الحروف عن بعض ، ونيابة ( كل ) و ( بعض ) ونحوهما عن المفعول المطلق ، وفي ( ما ) التعجبية التي قالوا إنّها هي الاستفهامية ، غير أنها أشربت معنى التعجب ))<sup>(٦٣)</sup> ، بالمقابل ذكر في كتابه ( خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ) تحت عنوان ( ظواهر هامشية في النظام النحوي ) أنّ هذه الظواهر تنقسم على قسمين : لفظية ومعنوية ، فأما اللفظية فتضم : ( المعاقبة ، الموقعية ، النقل ، الترخص ، المشترك اللفظي )<sup>(٦٤)</sup> ، ثم بدأ يفصل القول في كل واحدةٍ منها ، فقال تحت عنوان ( المعاقبة ) : (( المعاقبة ؛ معاقبة الشيء لغيره ؛ حلولة محله وأداؤه لوظيفته ، وقد عنيّ النحاة بتتبع هذه الظاهرة الواحدة ، ولكنهم أطلقوا عليها طائفةً من المصطلحات ، كما يأتي :

- النيابة : كنيابة المفعول عن الفاعل ، ونيابة ( كلّ ) و ( بعض ) عن المصدر كما في قوله ... .

- الإغناء : ... .

- الحلول محل لفظ آخر : كحلول ( يا ) محل ( أدعو ) في النداء .

- السداد مسد لفظ آخر : ... .

- التأويل : كتأويل الجامد المشتق ، كما في ( زيدٌ رجلٌ ) .

- العوض : ... .
- المنزلة : ... .
- التحويل : كما في التمييز المحوّل عن الفاعل أو المفعول .
- التشبيه : ... .
- التضمين : وهو استعمال لفظٍ بإعطائه معنى لفظ آخر ، كما في قوله ... . استعمل النحاة كل هذه المصطلحات لظاهرةٍ يحددها مصطلحٌ واحدٌ هو المعاقبة ((<sup>٦٥</sup>) . ثم ذكر تحت عنوان ( النقل ) (( الفرق بين النقل والمعاقبة ، أنّ النقل إجراءٌ أسلوبِيٌّ ، ولكن المعاقبة ظاهرةٌ نحويةٌ ... )) (<sup>٦٦</sup>) .
- نخلص من مقابلة نصوص الكتابين وحديث الظاهرتين إلى نتيجةٍ مفادها أنّ الدكتور تمام حسان نقض جلاً ما قرّره عن النقل في ( البيان ) بحديثه عن المعاقبة في ( الخواطر ) بعد أن نسب جلاً أمثلة الأولى إلى الثانية ، فضلاً عن مصطلحاتها ، وإليك تفصيل ذلك :
- ١- قرّر في ( البيان ) أنّ النحاة عرفوا النقل - فيما عرفوه - باسم ( النيابة ) ، وأنّ نيابة ( كل ) و ( بعض ) ونحوهما عن المفعول المطلق هي من أمثلة النقل ، ثم عاد في حديث ( الخواطر ) فقرّر أنّها مثال من أمثلة المعاقبة وليس من أمثلة النقل !.
  - ٢- قرّر في ( البيان ) أنّ ( يا ) النداء التي سدّت مسد ( أدعو ) هي من أمثلة النقل ، مع أنّها ليست من أمثلة النقل ، ثم عاد في ( الخواطر ) فقرّر أنّها من أمثلة المعاقبة ! .
  - ٣- قرّر في ( البيان ) أنّ النحاة عرفوا النقل - من جملة ما عرفوه به - باسم ( التحويل ) ، وأنّ تحويل التمييز من الفاعل أو المفعول من أمثلة ذلك النقل ، لكنه عاد في ( الخواطر ) فنسب المصطلح والمضمون إلى المعاقبة ! .
  - ٤- ذكر في ( الخواطر ) أنّ تأويل الجامد بالمشتق - كما في ( زيدٌ رجلاً ) - من أمثلته المعاقبة وكان قد قرّر في ( البيان ) وفي أكثر من موضع (<sup>٦٧</sup>) أنه من قبيل النقل ! .
  - ٥- ذكر في نصّ ( الخواطر ) أنّ التضمين من أمثلة المعاقبة ، وطالما صرّح في ( البيان ) (<sup>٦٨</sup>) أنه من أمثلة النقل ! .
- والنصّ جليٌّ في أنّ جلاً أمثلة النقل ومصطلحاته غدت من أمثلة المعاقبة ومصطلحاتها ، مع تأكيده الفرق القائم بينهما (<sup>٦٩</sup>) ! وفي ذلك إشارة صريحة إلى نقض



حديث النقل بحديث المعاقبة ، لكن المفارقة تأتي في خاطرة لاحقة في كتابه ( الخواطر )  
- والذي يُفترض أنه استدراك على حديث ( البيان ) وتصويب له - قال فيها : (( البنية  
يعدل عنها عدولاً مقبولاً بإحدى الصور الآتية :

أ - النقل : وقد اعترف النحاة به في باب العلم المنقول ، وفي التمييز المحوّل عن الفاعل  
أو المفعول ، وفي ... نيابة (يا) النداء عن الفعل ، وسداد الفاعل مسد الخبر ، ونيابة  
( كل ) و ( بعض ) عن المفعول المطلق ... إلخ ، ففي ذلك نقلٌ للفظ من استعماله  
الأصلي إلى استعمال آخر ، ومما ينتمي إلى هذا النوع من العدول المقبول مبدأ  
التضمين (( (٧٠) ! .

وهذا النصُّ يدفعنا إلى السؤال مرة أخرى ؛ إذا كان تمام حسان في حديث النقل إنما  
كان يخبر عن النحاة ما صوّبه لهم في حديث المعاقبة ، فلماذا - إذن - كرر حديثها  
بلفظه ونصّ حروفه في نصّ لاحقٍ على نصّ التصويب؟! ، ويفترض أنه نُسخ بنصّ  
التصويب! . ثم إذا كانت هذه المصطلحات والأمثلة قد أُبعدت عن حساب النقل في ذلك  
التصويب ، فلماذا يكرر ذكرها مع النقل بعد التصويب؟! ، لاسيما والخبر فيها قد جرى  
على وجه التأكيد معبراً عن وجهة نظر الدكتور تمام حسان نفسه لا وجهة نظر النحاة! ،  
بل لماذا يستشهد بحديث النقل أصلاً في موضوع العدول ولم يبق من النقل إلا رسمه وإلا  
أسمه؟! . فإن كان لا يزال يرى لهذه الأمثلة رحماً موصولة بالنقل ، فهذا ترددٌ واضحٌ ،  
بل وتناقض غير مستساغٍ ، وعليه التخلّي - بعد ذلك - عن المعيار الذي أقام عليه فهم  
النقل ، وهو اشتراط مغادرة الألفاظ أقسامها ، لأنّ الألفاظ مع النيابة والتضمين - مثلاً - لم  
تغادر أقسامها ، فالحروف مع النيابة لازالت على حرفيتها ، كما بقيت الأفعال مع  
التضمين على فعليتها ، كما بقيت أسماء الأعلام نحو ( بحرین ) و ( زيدون ) - المنقولان  
عن تثنية ( بحر ) وجمع ( زيد ) إلى العلم المفرد - على اسميتهما ، ولا يسع أحدٌ إنكار  
النقل فيها . وإن كان يرى صحّة نسبتها إلى ( المعاقبة ) دون ( النقل ) يكون حديثه  
المكرر عن النقل وعن أمثله ومصطلحاته - حينئذ - حديثاً غير مستساغٍ ، ولا سيما أنه  
قد أبطله ونسخه بحديث المعاقبة ، لكن يبقى له علينا مناقشته في جدوى نسبة هذه  
الأمثلة إلى المعاقبة وموضوعية هذا الطرح ، وقبل ذلك سأجيب عن من لعله يزعم أنّ  
الدكتور تمام حسان في حديث النقل إنّما أخبر عن النحاة فهمهم ، ولم يدّع هو نسبة

شيء من هذه الأمثلة إلى النقل ، ومن ثم لم يتردد في نسبتها إلى النقل أو المعاقبة ، فهذا ليس فهمه ، إنما خبرٌ أخبر به عن النحاة صوّبه في حديث المعاقبة ، وعمل على ردّ أمثلته ومصطلحاته إلى المعاقبة ، لأنّها الأحق بها ، بعد أن ظنّ النحاة بفهمهم أنها من قبيل النقل . والجواب : اللهم نعم ، لقد حرص الدكتور تمام حسان كل مرة في صدر حديثه عن النقل أن يجريه مجرى الخبر عن النحاة ، فكان يقول : (( اعترف النحاة بالنقل تحت اسماء ... فعرفوه باسم ... )) ، ويقول : (( وقد اعترف النحاة به في باب ... )) - كما مرّ بنا - والعبارة شديدة الحرص على إيصال فكرة واحدة مفادها : هكذا فهمّ النحاة النقل ، وهكذا تعاملوا معه مصطلحاً ومضموناً ، ولكن كيف فهمها هو ؟ . إنّه سرعان ما يفصح عن فهم نفسه في الظاهرة عقيب تقديمه فهم النحاة لها ، ولعلي سأكتفي بالتمثيل لذلك بموقفه من ( التضمين ) وتردده في نسبته إلى إحدى هاتين الظاهرتين ( النقل أو المعاقبة ) ، إذ قال في ( البيان ) - بعد أن فرغ من حديثٍ مطولٍ عن النقل ؛ صدره بالأمثلة التي استقرأها عن النحاة - : (( ويبقى بعد ذلك أمور ينبغي أن نشير إليها : الأول ... الثاني ... الثالث : هناك نوع من أنواع النقل يسمى ( التضمين ) أجدُ له طبيعةً أسلوبيةً أكثر منها تركيبية ))<sup>(٧١)</sup>، أ هذا الحكم خبرٌ عن فهم النحاة، أم عن فهم نفسه ؟. وأين هذا النوع من معيار النقل - وهو ينسبه إلى النقل - الذي حدد به معالم الظاهرة ؛ وألزم نفسه وغيره به ؛ والقاضي بوجوب نقل اللفظ عن قسمه إلى قسم آخر لم يكن له في تقسيم الكلم ؟! . فهل غادرت الأفعال - مع التضمين - قسمها كما غادر الدكتور تمام حسان أمثلة التضمين من النقل إلى المعاقبة ؟! .

لنعد بالأمثلة - التي اختلفنا معه في نسبتها - مرةً ثانية إلى طاولة البحث ، فننظر فيها هذه المرة من مفهوم المعاقبة الذي حدده الدكتور تمام حسان نفسه ، وقد رأى أنه يقترب جداً من مفهوم النقل ، حتى زعم أنه (( في الحالتين يدلُّ اللفظ على معنى لفظٍ آخر ))<sup>(٧٢)</sup> .

ابتداءً ؛ فإنّ هذا الوصف مع تأمله لا يصحُّ على إطلاقه ، فهو ينطبق تماماً على النقل ، لكنه لا يتماشى مع كثيرٍ من الأمثلة التي أوردتها تحت عنوان ( المعاقبة ) . أما ( النيابة ) فلم يذهب أحد من العلماء قديماً ولا حديثاً إلى القول بنباية ( المفعول ) عن ( الفاعل ) معنىً ، بل حرصوا على التذكير بأنّ النائب عن الفاعل لا يكون فاعلاً في

المعنى ، ولذلك فهو لم ( يعقب ) الفاعل معنىً ولا ( ناب ) عن دلالاته ، إنما شغل موقعه واحتمل حركته الأعرابية فحسب ، لذا فأحدهما أبعد ما يكون عن دلالة الآخر، وإن كل ما شاكل هذا المثال من أمثلة النيابة لا ينطبق عليه حدّ النقل ، فضلاً عن حدّ المعاقبة على شرط النحاة ، وشرط الدكتور تمام حسان نفسه . أما بقية أمثلة النيابة ؛ كتناوب حروف الجرّ ونحوها ، فإنما هي من قبيل النقل الصريح ، ولا مدخل للمعاقبة فيها .

وأما الحلول محل لفظٍ آخر ، كحلول ( يا ) محل ( أدعو ) فلا مدخل له في أمثلة النقل ، ويُفترض أنه كذلك مع ( المعاقبة ) ، لأنها - على تفسير الدكتور تمام حسان - تشترك مع النقل (( بدلالة اللفظ على معنى لفظٍ آخر )) ، فهل ( يا ) معناها ( أدعو ) ؟!

وأما ( المنزلة ) - بوصفها مصطلحاً من مصطلحات الصناعة - وقد مثّل له بقولهم : ( ما ) نافيةٌ بمنزلة ( ليس ) ؛ فهو شركةٌ بين عدّة ظواهر ؛ إحداها ( النقل ) ، على أنه لا يعني هنا ( النقل ) كما لا يعني ( المعاقبة ) ، إنّما معناه : الشبه ، أي شبه العمل ؛ وقد جاءً تالياً لشبه المعنى ، ومع أنّ شبههما في العمل كان متسبباً عن شبهها في المعنى ؛ فلا يعني أنّ أحدهما صار بمعنى الآخر ولا معاقباً له ، إذن فهو كذلك لا يجري على حدّ الدكتور تمام حسان ، وما دمنا في سياق الشبه ، فقد ذكر الدكتور تمام حسان مصطلح ( الشبه ) صريحاً كأحد اصطلاحات المعاقبة ، ومثّل له بقولهم : إنّ لفظ ( رجل ) من قولك : نعم زيدٌ رجلاً ، منصوبٌ على الشبه بالمفعول به ، وهذا أيضاً شبه التأثير والتأثر ( العمل ) وهو أغرب من سابقه ؛ لأنّ شبه العمل هنا لم يأت من شبه المعنى ! ، ليسقط بهذا البيان ( الشبه ) مرةً أخرى عن حساب المعاقبة .

أما ما بقي من مصطلحات ألحقها بركب المعاقبة كالتحويل والتضمين ، فهي مصطلحات النقل ، تعبّر عن مضمونه وتجري على قانونه ، فإن ثبت أنها تجري على النقل مصطلحاً ومضموناً فلا عبرة في أن تدعى بنوّتها من المعاقبة ، وتتسبب إلى غير النقل بغير دليل .

ولعلي لا أجد ما أعتذر به عن الدكتور تمام حسان لتردده في رسم حدود الظاهرة مصطلحاً ومضموناً إلا اعتذاره هو عن نفسه إذ يقول : (( ولكني امرؤ لا يحسن تسجيل

ماضيه ، ولا يهتم لهذا التسجيل ، ولربما حَطَطْتُ المقال في نسخةٍ وحيدةٍ ، ثم دفعت بها إلى النشر ، دون أن احتفظ لنفسي بنسخةٍ أخرى ، ثم يظهر المقال منشوراً ، فلا أعنى باقتنائه مطبوعاً ، فإذا مرت السنون لم أذكر المقال ولا المجلة التي نَشَرْتُهُ ، ويتكرر معي هذا ، فيضيع عليّ جزءٌ من انتاجي فأنساه ، ولربما أنكرته إن ذكّرني بعض الناس به ((٧٣)

سادساً : لم يبقَ إلا أن نجعل تقسيمه النقل على قسمين - ( نقل المبنى ، ونقل المعنى ) - على المحك . أما نقل المبنى فسبقت الإشارة إلى أنه المعنى من حديث النقل ، يتخلى بناء اللفظ عما وضع له من معنى ؛ ليحلَّ على معنىٍ آخر - ربّما كان لبناءٍ آخر - لم يكن له في أصل الوضع . لكن ما المقصود من نقل المعنى ؟ وقد مثل له بالنيابة عن الفاعل ، وبتحويل التمييز من الفاعل أو المفعول ، وتحويل التركيب إلى مبنى بعينه ، كتحويل ( أن ) الناصبة إلى معنى المصدر المؤول (٧٤) ؟ .

إنّ الإجابة عن هذا التصنيف تستوجب شيئاً من تفصيل ؛ أما دعوى نيابة الفاعل عن المفعول ؛ فمضى أنّ نيابة الفاعل عن المفعول لا تُشَمُّ منها رائحة النقل كما تُشَمُّ من نيابة الحروف بعضها عن بعض ؛ لأنها لم تكن من جهة الدلالة أصلاً ، ومن ثمّ فلا وجه للاحتجاج بهذا المثال على هذا النوع المدّعى .

وأما مثل تحول ( أن ) الناصبة ومدخولها إلى معنى المصدر ؛ فلا يختلف هذا المثال عن سائر أمثلة الظاهرة ؛ إن فهم من كلامه أنه يدّعيه ؛ فالبناء بناء الأداة ومدخولها ( أن والفعل ) ؛ والدلالة دلالة المصدر الصريح ، فمن أيّ وجهٍ استسيغ نسبة التحول فيه إلى المعنى بدل نسبته إلى المبنى كسائر أمثلة الظاهرة ؟!

وأما دعوى تحويل التمييز من الفاعل أو المفعول مثلاً على هذا النوع ؛ فالمفارقة فيه تأتي من أنّ دعوى التحول فيه راجعةٌ إلى حقيقته كونه مجازاً ( عقلياً ) ، ويفترض أنّ المجاز مبعّدٌ عن حساب النقل في هذه الدراسة ! ، إلا إذا رأى رأياً آخر في المجاز ؛ ولا سيما المجاز العقلي ؛ فاستدرك على ما قرره هناك بإلحاقه بهذا النوع هنا .

ويبدو أنه ينوي ضمّ بعض أقسام المجاز إلى دائرة النقل من جهة هذا النوع المدّعى ( نقل المعنى ) ؛ وتحديداً المجاز العقلي ؛ لانحصاره في وظائف الألفاظ ؛ فيبدو أنه

استحسن إلحاقه بـ ( النقل الوظيفي ) كما يدعو هو ؛ لتأثيره على وظائف الألفاظ بحكم وقوعه في جهة اسنادها .

لكن نقل المعنى المدعى في هذا النوع لا يُفهم منه تحول الدلالة إلى جهة البناء ، خلافاً لزعمنّا تحول البناء إلى جهة الدلالة ، بل التحول فيه - كما ألمحنا - واقعٌ في جهة الاسناد على وفق الطريقة التوليدية ( طريقة العمق والسطح ) ؛ فنحو : ( اشتعل الرأس شيباً ) محولةٌ عن أصل : ( اشتعل شيبُ الرأس ) تحولت جهة اسناد الاشتعال فيه من ( الشيب ) إلى ( الرأس ) ، فمجازية التعبير كانت في جهة اسناده لا في أنفس ألفاظه ، ومن ثم لا ميزة لأمثلة هذه الطريقة على سائر أمثلة الظاهرة التي تتحول فيها أبنية الألفاظ إلى جهة الدلالة كما نقترح ، وهذا واضحٌ .

وعلى افتراض التسليم بدعوى وقوع هذا النقل (نقل المعنى) على طريقة الاستعارة تجوّزاً ، فهل نقل المعنى إلا قضية معكوسة عن نقل المبنى؟! ، فإنّ تحول (زيد) و(عمرو) - مثلاً - أحدهما إلى دلالة الآخر ؛ مرة يُنقل فيها بناء (زيد) إلى دلالة (عمرو) كما نذهب ، ومرة تُنقل فيها دلالة (عمرو) إلى بناء (زيد) على افتراض أنّ الدكتور تمام يدّعيه على طريقة الاستعارة، فإننا سنخرج من مؤدى التوجيهين بنتيجتين لا ثالث لهما؛ بيانهما ما يأتي :

أ- نقل بناء الأول (زيد) إلى دلالة الثاني (عمرو) = النتيجة = (زيد) بمعنى (عمرو) .  
 ب - نقل دلالة الثاني (عمرو) إلى بناء الأول (زيد) = النتيجة = (زيد) بمعنى (عمرو) .

إنّ نقل دلالة الثاني إلى بناء الأول - على ما يقترح الدكتور تمام حسان - هو نفسه نقل بناء الأول إلى دلالة الثاني - على ما قررنا - سواء بسواء ، لأننا سنقول أخيراً : البناء بناء الأول ، والدلالة دلالة الثاني وهذا كل شيء ، أما لماذا استبعدنا توجيه الانزياح على طريقة الاستعارة التي من المفترض أن تتحول الدلالة فيها إلى جهة البناء ( من أعار يعيرُ ) خلافاً لما ندّعي ؛ فلأن العبرة في نسبة التحول للوعاء الحامل للمعنى - أعني البناء - وليس لمحتوى الوعاء ( المعنى ) ، بدليل النتيجة في أعلاه ، فنحن ننسب المعنى - على كلّ حالّ ، في الاستعارة وغيرها - إلى اللفظ الذي يحمله ويعبر عنه بأصواته ، ولا

نسب اللفظ - بأصواته - إلى المعنى ، ومن باب أولى نسبة التحول إلى الدالّ لا إلى المدلول .

ونخلص من هذا إلى أنّ نسبة النقل إلى المعنى لميزه من نقل المبنى نسبةً لا تصح بحالٍ ، لأن تحول الأبنية إن لم ينته بالمعاني فلا يعدو أن يكون تحولاً شكلياً يصدق عليه حدُّ التصريف أو التحريف . ولأن التحول إن كان من جهة البناء باتجاه الدلالة ، أو بالعكس ( تجوّزاً ) سينسب أخيراً إلى الأبنية لا إلى المعاني، ولم يغادر النحاة هذه الحقيقة ، فهلّا نسبوه إلى المعاني إن كانت هي المعنية بالتحول في هذا النوع المدّعى. قال أبو البركات الأنباري : (( قولهم : ( أحسن بزید ) لفظه لفظ الأمر ، وهو بمعنى التعجب ، وقولهم : ( رحم الله فلاناً ) لفظه لفظ الخبر وهو في المعنى دعاء، وقوله تعالى - في قراءة الرفع (٧٥) - : ﴿ لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا ﴾ (٧٦) ، لفظه لفظ الخبر والمراد به النهي، وقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (٧٧) أي : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ (٧٨) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر، وقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ (٧٩) أي ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر، والمراد به الأمر ((٨٠) ، اللفظ لفظ الأول ، والدلالة دلالة الثاني ، وهكذا درج النحاة .

**سابعاً :** لم يعرض الدكتور تمام لوسائط النقل ؛ ولو بإشارة عابرة ، مع فائق عنايته بالظاهرة

وبأمثلتها ، وكأنها لم تخطر له ببالٍ ، فلعلّه لا يتوقع أنّ النقل لا يقع إلا بواسطة ! .

### الخاتمة ونتائج البحث

خلص البحث بعد هذه التطوافة السريعة إلى النتائج الآتية :

١- لفنت الدراسة النظر إلى أنّ ظاهرة النقل وإن تحددت معالمها ؛ واكتملت قسماتها في مستويات اللغة ؛ إلا أنّها لم تكن كذلك في المستوى النحوي الوظيفي ؛ ومن ثم تسابقت رؤى الدارسين إلى رسم ملامحها ، وكان الدكتور تمام حسان من أسبق الدارسين لذلك . ولعل الدراسة وفّقت لتعريف الظاهرة في حدّ جامع يرى أنّ ( النقل : هو تحوّل الأبنية ( ألفاظاً وتراكيب ) عن معانيها ( المعجمية أو الوظيفية ) إلى أخرى لم تكن لها ؛ بواسطة ( إن لم تكن لفظية فمعنوية ) ؛ وكان معياراً مبدئياً لقراءة المستوى الوظيفي للظاهرة في مؤلفات الدكتور تمام حسان .

٢- مع عناية الدكتور تمام حسان بظاهرة النقل ، وسعيه إلى تحديد معالمها في المستوى النحوي الوظيفي ؛ إلا أنه أخفق إخفاقات واضحة وفي أكثر من جانب ؛ كان إجمالها في فصله بين المجاز والنقل ؛ مع حقيقة رجوع المجاز إلى النقل ، وقد مضى إجماع العلماء في حدّه بأنه نقل ، وأن مداره على النقل . ثم شطره النقل على لفظي ومعنوي ؛ مع حقيقة رجوع أمثلة المعنوي المدّعى إلى اللفظي ، فضلاً عن نسبته الكثير من أمثلة اللفظي إلى ما سمّاه : التعدد بحسب الأصل ، وكل ذلك راجع إلى أمثلة النقل بنوع استلزام إلا ما جرى التنبيه على خروجه من حد النقل بشرطه .

٣- وغير ما تقدم ؛ فإنّ الدكتور تمام حسان لم يعرض لشيء اسمه ( وسائط النقل ) البتة ، وكأنّه لم يتصور وقوع النقل على أساس منها .

### Abstract

The current study aims at shedding light on the intertextuality phenomenon as it is regarded one of the largest and most significant language phenomena. It covered a gigantic scope in grammarians' approaches due to its significant impact on the functions of expressions, despite their being late in their efforts to set its limits and their restricted identification of it.

Furthermore, the study sheds light on Tammam Hassan's repeated attempt in formulating its scope as he is a pioneer in this. This outstanding figure is known by all specialists in the field. The study falls into two sections; intertextuality as a concept, and the concept of intertextuality in Tammam Hassan's publications.

### الهوامش

(١) الخصائص : ٢/٢٤٧.

(٢) دلائل الإعجاز : ٥٣ .

- (٣) ينظر : بحوث ومقالات في اللغة : ٥٧ و ١٧٩ ، ويعدُّ كتاب الدكتور جرجي زيدان ( اللغة العربية كائنٌ حيٌّ ) توظيفاً عملياً لهذه المقولة .
- (٤) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٩٠ - ١٩١ ، ودلالة الألفاظ : ١٥٢ - ١٦٧ ، وعلم الدلالة : ٢٤٣ - ٢٤٩ .
- (٥) ينظر : دور الكلمة في اللغة : ١٨٩ .
- (٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٠ - ١٩١ .
- (٧) علم الدلالة : ٢٤٩ .
- (٨) ينظر : الحدود النحوية : ٧٣ ، ٧٧ .
- (٩) ينظر : التعريفات : ٢١١ .
- (١٠) ينظر : الكليات : ٧٣٠ ، ٧٦٠ .
- (١١) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : ١٦٦٢ ، ١٧٢٥ .
- (١٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن : الباب الرابع ( دخول بعض حروف الصفات مكان بعضٍ ) : ٥٠٧ .
- (١٣) التوبة : من الآية ١٠٤ .
- (١٤) ينظر : الخصائص : ٤٣٥ / ٢ .
- (١٥) البقرة : من الآية ١٨٧ .
- (١٦) ينظر : استعمال الصيغة العربية بين الوضع والنقل : ٦ .
- (١٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٦٢ / ٣ .
- (١٨) تنظر - الصفحات - : ٩٧ - ٩٨ ، و ١٦٣ - ١٦٦ .
- (١٩) ينظر : القسم الأول من الكتاب : ١٣ - ٦٦ .
- (٢٠) تنظر - الصفحات - : ٥٥ وما بعدها
- (٢١) البيان في روائع القرآن : ٥١/١ - ٥٢ .
- (٢٢) المصدر نفسه : ١٣/١ .
- (٢٣) المصدر نفسه : ٦٦/١ .
- (٢٤) المصدر نفسه : ٣٢/١ و ٣٧ .
- (٢٥) المصدر نفسه : ٦٦/١ .
- (٢٦) المصدر نفسه : ٥١/١ .
- (٢٧) المصدر نفسه : ٥١/١ - ٥٢ .
- (٢٨) التوبة : من الآية ١٠٤ .
- (٢٩) البيان : ٦٤/١ .



- (٣٠) ينظر : البيان في روائع القرآن : ٥١/١ .
- (٣١) المصدر نفسه .
- (٣٢) ظاهرة النيابة في العربية (طروحة) : ٢٩٥ .
- (٣٣) المصدر نفسه : ٢٩٤ .
- (٣٤) المصدر نفسه .
- (٣٥) الانصاف : ٣٧١/١ .
- (٣٦) ينظر : المصدر نفسه : ٢٩٨ .
- (٣٧) طه : من الآية ٤٤ .
- (٣٨) ينظر : من الآية ٢٤ .
- (٣٩) الصافات : الآية ١٤٧ .
- (٤٠) الانصاف : ٦٣٥/٢ .
- (٤١) المصدر نفسه : ٧٠٩/٢ .
- (٤٢) ظاهرة النيابة في العربية (طروحة) : ٢٩٤ .
- (٤٣) ينظر : المصدر نفسه .
- (٤٤) كنقل ( لعل ) في لغة عقيل ، ونقل ( متى ) في لغة هذيل إلى جهة الخوافض .
- (٤٥) البيان في روائع القرآن : ١٣/١ .
- (٤٦) البقرة : من الآية ٢٨٨ .
- (٤٧) البيان في روائع القرآن : ١٤/١ .
- (٤٨) الكشاف : ٢٧٠/١ .
- (٤٩) البيان في روائع القرآن : ١٣ - ١٤ .
- (٥٠) المصدر نفسه : ٥٢ /١ .
- (٥١) ينظر : المصدر نفسه : ١٣ /١ - ١٤ .
- (٥٢) ينظر : شرح المفصل : ٨٨ /٢ ، ومغني اللبيب : ١ /١٧٧ ، والكليات : ٢٤٥ .
- (٥٣) الانصاف : ٤٨٠ /٢ .
- (٥٤) البيان في روائع القرآن : ٥٢ /١ .
- (٥٥) المصدر نفسه : ٣٨/١ .
- (٥٦) ينظر : المصدر نفسه : ١٣/١ .
- (٥٧) المصدر نفسه : ٥٠/١ .
- (٥٨) المصدر نفسه : ٨/١ .
- (٥٩) المصدر نفسه : ٢٩/١ .

- (٦٠) النحل : من الآيتين : ٣٩ و ٤٠ .
- (٦١) البحر المحيط : ٧ / ٧٦ ، المغني في النحو : ٤٢٦ .
- (٦٢) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٥ .
- (٦٣) البيان في روائع القرآن : ٥١/١ .
- (٦٤) ينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٠ .
- (٦٥) المصدر نفسه : ٥٣ .
- (٦٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥٥ .
- (٦٧) ينظر : البيان في روائع القرآن : ١٣/١ ، ٥٣ .
- (٦٨) ينظر : المصدر نفسه : ٦٦ / ١ .
- (٦٩) ينظر : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٥ .
- (٧٠) المصدر نفسه : ١٠٣ .
- (٧١) البيان في روائع القرآن : ٦٦/١ .
- (٧٢) خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : ٥٥ .
- (٧٣) مقالات في اللغة والأدب : ٥٦ / ١ .
- (٧٤) ينظر : البيان : ٥١ / ١ .
- (٧٥) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب واليزيدي . ينظر : معجم القراءات القرآنية : ١ / ١٧٨ .
- (٧٦) البقرة : من الآية ٢٣٣ .
- (٧٧) المائدة : من الآية ٩١ .
- (٧٨) مريم : من الآية ٧٥ .
- (٧٩) البقرة : من الآية ٢٣٣ .
- (٨٠) الانصاف : ٧٠٥/٢ .

### المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري ( ت٥٧٧هـ ) : بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر ، ط٤ ، ١٩٦١م .
- بحوث ومقالات في اللغة : د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط٣ ، ١١٩٥م .

- البيان في روائع القرآن : د. تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، ط ٢ ، ٢٠٠٠ م .
- التعريفات : الشريف الجرجاني ، علي بن محمد ( ت ٨١٦ هـ ) ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م .
- تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ ) ، ضبط وتصحيح محمد عبد السلام شاهين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٥ م
- الحدود في النحو للرماني : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني ( ت ٣٤٨ هـ ) ، منشور ضمن كتاب ( ثلاث رسائل في النحو واللغة ) ، تحقيق د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٩ م .
- الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ ) : تحقيق د. محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، ط ٢ ، ١٩٥٢ م .
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم : د. تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني ( ت ٤٧١ هـ أو ٤٧٤ هـ ) ، تصحيح محمد رشيد رضا ، الفنية ، ١٩٦١ م
- دلالة الألفاظ : د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٣ م .
- دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان : كمال بشر ، دار غريب للطباعة - القاهرة ، ط ١٢ .
- شرح الرضي على الكافية : محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي : تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر - طهران ، ط ٢ .
- شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء بن علي بن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ ) : قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
- علم الدلالة : د. احمد مختار عمر ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٦ ، ٢٠٠٦ م .

- كتابان في حدود النحو : (حدود النحو: الشيخ شهاب الدين الأبيدي (ت ٨٦٠هـ) ) ، و (حدود النحو : الشيخ جمال الدين الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ) : تحقيق د.علي توفيق الحمد ، دار الامل ، إربد - الأردن ( د. ت ) .
- الكليات - معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : لأبي البقاء ايوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) : تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة - دمشق ، ط٢ ، ٢٠١١م .
- اللغة العربية كائن حي : جرجي زيدان ، دار الجيل - لبنان ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
- اللغة العربية معناها ومبناها : د . تمام حسان ، عالم الكتب - القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٦م .
- المغني في النحو : تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليميني النحوي (ت ٦٨٠هـ) : تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد ، ط١ ، ١٩٩٩ .
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء : د. أحمد مختار عمر و د. عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مُغني اللبيب عن كتب الأعراب : الأنصاري ، جمال الدين بن هشام ( ت ٧٦١ هـ ) بتحقيق د محمد محيي الدين بن عبد الحميد ، دار الطلائع - القاهرة .
- ظاهرة النيابة في العربية - دراسة وصفية تحليلية - عبدالله صالح عمر بابعير ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية ، ١٩٩٧ .